اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

عدم استقرار الأسعار سمة السوق في موسم الصيف

دوامة ارتفاع أسعار الفواكه والخضر

بغداد/ المدى

احد باعة الفواكه والخضر في بغداد . . من الارشيف

شهد موسم الصيف الحالي انخفاضاً في إنتاج الوحدة الزراعية الذي أثر بشكل مباشر في عرض وطلب جميع الفواكه والخضر في السوق المحلية

- حيث شكا العديد من المواطنين عدم الاستقرار في الأسعار بسبب قلة الفواكه والخضراوات المحلية التي تصل لأسواق بغداد المختلفة. وكان للمزارعين رأي في هذا الموضوع الذي يعد مشكلة حقيقية كونه يهمش دور الفلاح ويدفع باتجاه استيراد هذه المواد من الخارج وما يصحب ذلك من تاثيرات على الاقتصاد العراقي بشكل عام.

يقول الدكتور (رجاء العيس) الخبير في وزارة الزراعة. إن خطة الاستزراع الصيفية الحالية نجحت بنسبة لا تتجاوز ١٧٪ وهذه النسبة مخيبة للآمال وليست بمستوى الطموح. ولا تلبي احتياجات السوق كاملة. ويعود ذلك لأمور فنية واجهت تنفيذ مفردات الخطة للمحاصيل الصيفية للعام الحالي. وأرقامها المتحققة تعكس بشكل كبير فشل خطة الاستزراع الصيفية ككل بسبب قلة التجهيزات التي تصل للفلاحين وتأخر تجهيزهم بالأسمدة من اليوريا. الأمر الذي قاد إلى زيادة ملحوظة في أسعار الفواكه والخضراوات.

يقول المزارع (سليم محمود) من ضواحي بغداد الغربية لقد تغير حال المزارع والزراعة في العراق كثيراً عما كان عليه ويظهر ذلك واضحاً من خلال الأعداد الكبيرة من الشباب الذين أصبحوا عاطلين عن العمل وهذا دليل دامغ على أن واقع الزراعة في البلد لم يعد يتمتع بعافيته وأصابه الشلل بعد أن كان المزارع وعائلته مشغولين بأمور الزراعة التي هي بحاجة إلى عمل طوال اليوم لرفد السوق المحلية بكميات كبيرة من الفواكه والخضر التي لا تقف عند حد معين وفي أغلب المواسم إن لم يكن جميعها يكون العرض اكبر من الطلب وتنخفض الأسعار إلى مستويات تناسب دخل العوائل التي تعيش تحت مستوى خط الفقر.

أما المزارع (علي سهيل) صاحب مزرعة في منطقة النباعي بمحافظة صلاح الدين فيقول برغم قلة الدعم أو انعدامه والذي كان يقدم لنا من وزارة الزراعة. شرعنا باستغلال جزء من أرضنا. بالاعتماد على السوق التجارية في شراء المبيدات والأسمدة الكيمياوية والوقود لمكائن الحراثة والجميع يعرف أسعارها الملتهبة. وبعد أن أصبحت المحاصيل الزراعية جاهزة للتسويق صدمنا بواقع الظرف الأمني المؤلم بما قيد حركتنا باتجاه أسواق بغداد التي كنا نعتمد عليها في تسويق انتاجنا وهذا قاد لأمرين الأول الخسائر الفادحة التي تعرضنا لها جراء صرف مبالغ مالية كبيرة لإنجاح العملية الزراعية. والثاني عدم إيصال محاصيلنا إلى السوق المحلية وقاد بدوره إلى زيادة أسعار السوق.

يقول (احمد سعيد) أحد بائعي الخضراوات في سوق مدينة الحرية عندما كنا نذهب إلى (علوة بيع الخضراوات) نجد كميات وأنواع الخضراوات من مناطق مختلفة كل بضاعة لها ما يميزها. أما اليوم وخلال موسم الصيف الحالي تغير الحال وأصبح المعروض في العلوة محدوداً وأسعاره تفرض علينا بعد أن كنا نختار البضاعة التي سعرها يناسب سوقنا حيث تقصدنا عوائل كثيرة ذات مداخيل محدودة وارتفاع الأسعار بالنسبة لها أمر سلبي يؤثر في مستوى المعيشة. إن من يأتي إلى السوق يدخل دوامة من الحيرة وبسبب الأسعار المرتفعة. أما المستورد من الخضراوات والفواكه ففي أحيان كثيرة لا نقبل عليه الأسعار المرتفعة.

وشاركنا الخبير الاقتصادي محمد فاضل في قراءة واقع السوق بقوله هناك عوامل كثيرة تكمن وراء عدم استقرار أسعار الفواكه والخضراوات المحلية والمستوردة. فالمزارع يجهل مستقبل انتاجه من المحاصيل الزراعية وهل يكون هناك طلب على ما ينتجه من محاصيل ترهقه مادياً بسبب ارتفاع أسعار جميع جوانب العملية الزراعية. وذلك لسياسة الاستيرادا العشوائي التي تمارس من قبل التجار دون ضوابط أو قوانين تحمي المنتج المحلي. الأمر الذي جعل الفلاح يعيد حساباته ويتوقف عن الزراعة في أحيان كثيرة. أما السبب الآخر لزيادة أسعار الفواكه والخضراوات المستوردة فيعود إلى الظرف الأمني الذي قاد لزيادة أجرة النقل وأسعار الوقود التي ارتفعت كثيراً هي الأخرى وهكذا ما بين هذا الأمر وذاك والأسعار التي لا تقف عند حد معين تجد المواطن في حيرة من أمره.

يقول المهندس الزراعي (أثير مهدي) من مركز الأبحاث الزراعية في وزارة الزراعة: وضع المزارع العراقي بحاجة إلى دراسة دقيقة لأنه شهد في الآونة الأخيرة تدهوراً واضحاً والعمل يجري على إيجاد حلول لمشاكل المزارعين من خلال توفير الأسمدة والمبيدات والآلة الزراعية بأسعار مدعومة لتوفير محاصيل زراعية تصل إلى المستهلك بأسعار تناسب مدخولاته.

في الهم الاقتصادي

أوقفوا التداول في سوق الأوراق (٣-٤)

حسام الساموك

نعود لنؤكد من جديد، إننا حين نطالب بإيقاف التداول، لم نتوجه لإلغاء مهمة السوق وكأننا نسعى بنفس تآمري ضد طرف أو أطراف معينة، بقدر الحرص على تعافي قطاع البورصة، كإحدى القنوات الاقتصادية التي نطمح لنموها أو انسيابيتها بشفافية وأمان.

لقد نبهنا منذ أكثر من سنتين على أولوية التعاطي الموضوعي في هذا الميدان الرحب وصولاً إلى تداولات أمينة وشفافة وبعيدة عن كل محاولات الالتواء والمحاباة والإثراء غير المشروع، كما حذرنا من الانحدار الذي بدا في مناسبات عدة أن هناك قصداً مستتراً في دفع أسعار الأسهم للتدهور ضماناً - في الأقل - لزيادة مدخولات قطاع الوسطاء - أو نفر منهم متسلط على الصفقات الأعظم من أوامر البيع والشراء بشكل أدق - من عمولات المستثمرين، لكن أحداً من القائمين على السوق أو المعنيين في الأجهزة الرقابية والسيادية في كل المرافق لم يعر اهتماماً لذلك الانحدار الذي وصل الآن أقصى ما يمكن أن يصله من شوط بائس.

وبرغم تلك التحذيرات، والصيحات والمذكرات التي عبرت عن كل وسائل الاحتجاج ووصلت في حينها إلى أعلى الأجهزة مسؤولية، لم يتورع أي من السادة المعنيين بمجرد الالتفات لهذه الإشكالية الشائكة، مما أعطى المستفيدين منها الدفع المتواصل لأن يوغلوا في ممارساتهم اللا مسؤولة.

إن إحدى أبسط وسائل المساءلة التي يمكن أن تتاح لعشرات الألوف من المساهمين الذين تكبدوا خسائر طائلة بسبب مباشر من الآليات غير الأمينة التي اعتمدت في تحديد مؤشرات أسعار الأسهم ودفعها عنوة باتجاه الانخفاض المنهجي القائم، مقاضاة القائمين على السوق والذين (حصدوا) أرباحاً هائلة بفعل إدارتهم مسلسل خفض مؤشرات الأسعار، ليجسدوا بإقرارهم وظيفتين متناقضتين، إدارة السوق باتجاهات الحاق الضرر بالقطاع الأعظم من المستثمرين، واستثمار هذا النهج لتحقيق أرباح لا يمكن أن تتصف بالمشروعية قانوناً باستحصال عمولات بيع وشراء الأسهم، برغم تلقيهم رواتب ومكافآت مجزية عن الوظيفة الأولى. بل يمكن لقطاع المستثمرين المطالبة بتضمين إدارة السوق الخسائر الهائلة في أسهمهم والتي بلغت عشرات بل مئات المليارات من الدنانير.

ومع ذلك، فإننا نضع مشروع الإيقاف كمحطة استراحة لسنتين متواصلتين من التداول، كانت السنة الأخيرة تعبيراً عن أسوأ التداولات العجاف، ليتاح المجال أمام المستثمرين والمغيبين بالأنشطة الاقتصادية كافة فضلاً عن المتخصصين والأكاديميين تقويم واقع تداولات البورصة بسلبياتها وإيجابياتها لوضع حلول ناجعة كفيلة بالإجابة الصريحة والشافية عن كل التساؤلات ووسائل الأداء المختلفة، بل إن مثل تلك المحطة الضرورية جديرة بأن تضيف جمعاً من خبراء البورصة والمشتغلين بأنماط الاستثمار وصولاً إلى تطلعاتنا المشروعة في إرساء تقاليد أكثر أمناً وأماناً في قطاع الاستثمار بالأسهم وبشتى القنوات الأخرى.